

المجلد: 06/ العدد: 01 (جوان 2022)، ص 238/246

تجديد النحو العربي عند مهدي الخزومي
قراءة في كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه)-

The Renewal of Arabic Grammar according to Mahdi Makhzoumi

-Reading a book (in Arabic grammar: criticism and guidance)-

أ.د. رزايقة محمود
abousoltane141@gmail.com
جامعة تيسمسيلت

صافي زهرة*
zohra.safi@cuniv-tissemsilt.dz
جامعة تيسمسيلت

مخبر: الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة
(الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/06/02

تاريخ القبول: 2021/11/12

تاريخ الاستلام: 2021/06/20

ملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على جهود التجديد والتيسير النحوي عند مهدي الخزومي من خلال كتابه (في النحو العربي: نقد وتوجيه)، وهي محاولة لتقديم أهم آراء وأفكار الخزومي في قراءته للمدونة التراثية النحوية، والكشف عن الأسس والمرتكزات التي اعتمدها في تجديد النحو، بوصفه علما من أعلام اللغة العربية في العصر الحديث. واقتضت مادة البحث أن يكون في خمسة معالم ومظاهر لتجديد النحو؛ خُصص أولها للمنهج الوصفي، وجُعل ثانيها لمفهوم النحو، وانفرد ثالثها بالجملة، وحدد الرابع بإنكار نظرية العامل، وختم رابعها بالإعراب والمعنى. كلمات مفتاحية: تجديد، تيسير، النحو العربي، النقد، مهدي الخزومي.

Abstract:

The study aims to identify the efforts of renewal and grammatical facilitation of Mahdi Makhzoumi through his book (On Arabic Grammar: Criticism and Guidance). It is an attempt to present the most important opinions and ideas of Makhzoumi in his reading of the grammatical heritage blog, and to reveal the foundations and pillars he adopted in the renewal of grammar, as a scholar of the Arabic language in the modern era.

The research material required that it be in five features and aspects of grammar renewal; The first one was devoted to the descriptive approach, the second was made to the concept of grammar, the third was singled out in the sentence, the fourth was defined by the denial of the factor theory, and the fourth was sealed with syntax and meaning.

Keywords: Renewal; facilitation ;Arabic grammar ; criticism ; Mahdi Makhzoumi.

مقدمة:

*المؤلف المرسل.

إنَّ علم النحو من العلوم التي شغلت بال الباحثين قديماً وحديثاً؛ ذلك أنَّه علمُ العربية الرصين، وأساسها المتين، وبه يُعرَّفُ صحيح الكلام من فاسده، وتنجلي المعاني ويختفي اللَّبس. فلا يمكن أن يُنظر إلى النحو على أنه ذلك العلم الذي نضج حتى أحترق، فلا جدوى من النظر في مسأله وقضاياها، ولا مجال للبحث في قواعده، والأمرُ على العكس من ذلك؛ فخلقات النحو مفتوحة لمن شاء أن ينظر ويستقرئ.

وفي كُتُب القدامى نجد بعض الإشارات الدالة على عدم رضاهم عن النحو العربي؛ لما يكتنفه من صعوبة وتعقيد، فظهرت محاولات تجديد النحو وتيسيره، إذ سلك أصحابها اتجاهات ومناهج متعدّدة، ولكن يمكن تلخيص محاولات التيسير في اتجاهين اثنين، أحدهما: ينادي بالتيسير في المادة النحوية تحت عناوين مختلفة كـ (الإحياء والتجديد والإصلاح والتسهيل والتبسيط والتنقية)، وربما ذهب بعضهم إلى حدِّ المساس بأصول النحو، والاتّجاه الثاني: يرى أنَّ تيسير النحو لا يتجاوز طريقة عرض المادة وتبسيطها، وإعادة ترتيب أبوابها مع المحافظة على أصول النحو وقواعده التي اعتمدها النحاة القدامى.

وفي خضمِّ دعوات التيسير والتجديد، رفع بعض العلماء لواء التيسير النحوي في العصر- الحديث تنظيراً وتطبيقاً، ولعلَّ من أبرزهم مهدي الخزومي في مؤلّفه (النحو العربي نقد وتوجيه)، وكتاب (النحو العربي نقد وتطبيق)، فضلاً عن مقالاته وبحوثه الكثيرة التي تحمل دعوى صريحة لإصلاح العربية، إذ تعدّ كتابات الخزومي من المحاولات المهمة في تجديد النحو العربي.

فهذا البحث يهدف إلى:

- 1 - النظر الموضوعي الفاحص لكتاب مهدي الخزومي، وجمع ما يتعلق بنقد نظرية النحو العربي.
- 2 - معرفة الاتجاه الذي سلكه مهدي الخزومي في تقديم البدائل المستقاة من أصول النحو العربي أو من النظريات اللسانية الحديثة.
- 3 - الوقوف على المنهج في تقويم النحو العربي من خلال ما قدّمه الخزومي في تيسير النحو وتجديده.

وقبل التطرق لمعالم التجديد النحوي عند مهدي الخزومي، ينبغي تقديم نبذة عن حياته.

أولاً: مهدي الخزومي : حياته وعلمه

مهدي الخزومي أستاذ وباحث في علوم اللغة العربية، ولد سنة 1917م في النجف الأشرف (العراق)، وحصل على شهادة اللسان في اللغة العربية سنة 1943م من جامعة الأزهر بمصر، ويعود إلى العراق ليعيّن مدرّساً للغة العربية بالتعليم الثانوي.

وبعد أربع سنوات تبعته وزارة المعارف العراقية إلى القاهرة لتكملة دراسته وينال شهادة الماجستير بعنوان (الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه) سنة 1951م بإشراف الدكتور إبراهيم مصطفى، ثم يتحصّل على شهادة الدكتوراه عن بحثه الموسوم بـ (مدرسة الكوفة النحوية ومناهجها في اللغة والنحو) بإشراف الأستاذ الدكتور مصطفى السقا سنة 1953م. وعاد إلى العراق ليعيّن مدرّساً بجامعة بغداد.

مؤلّفاته:

- 1 - الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه.
 - 2 - مدرسة الكوفة النحوية ومناهجها في اللغة والنحو.
 - 3 - في النحو العربي نقد وتوجيه.
 - 4 - في النحو العربي: نقد وتطبيق.
 - 5 - الدرس النحوي في بغداد
 - 6 - الفراهيدي عبقر من البصرة.
 - 7 - تحقيق معجم (العين) للفراهيدي بالاشتراك مع إبراهيم السامرائي.
- وله عشرات الأبحاث اللغوية والنحوية في المجالات والدوريات العراقية والعربية والدولية، وأشرف على عشرات أطاريح الماجستير والدكتوراه داخل العراق وخارجه. وتوفي - رحمه الله - سنة 1993م.
- ثانياً: حركة التجديد النحوي:**

وردت مصطلحات كثيرة ومتنوعة في الثلث الأول من القرن العشرين تتناول النحو العربي بالتيسير والتجديد والإصلاح والتبسيط، وقد صنفها بعض الدارسين تحت مسمى النقد النحوي؛ وذلك أنها تحدّ من مساحة عدم الاتفاق على مدلول تلك الدعوات.

من الدارسين المحدثين من يرى أنّ دعوى التيسير لا تحلّ مشكلة النحو العربي، لذا فهم يشترطون الاهتمام أولاً بالإحياء أو الإصلاح أو التجديد؛ لأنّ التجديد يعدّ مهمّة لغوية عامة، أما التيسير فهو مهمّة لغوية خاصّة، وإنّ عملية الإحياء لا بدّ أن تقضي إلى التيسير أو تساعد على بلوغه.²

فمنهم من يرى التجديد في النحو هو التزام طرائق التدريس التربوي، وتبويب النحو تبويبا حديثاً³، وبعضهم يرى التجديد والتيسير اختيار الأيسر من آراء النحويين القدامى والتخلّص من التعليل والجدل، ومن الباحثين من يرى أنه معالجة منهج النحو معالجة حديثة، بحيث يعتمد مناهج البحث اللغوي البنوي، والتوليدية، ومنهم من يرى أنه ذلك التغيير الذي يمسّ الأحكام والقواعد، بحيث تحصل السهولة المطلوبة، إذ إنّ غاية كلّ تيسير وتجديد هو التبسيط والتخلّص من كلّ صعوبة.

ومن النحويين والدارسين من ينظر إلى تجديد النحو وتيسيره في تخليص المادّة النحوية من كلّ ما هو دخيل؛ مثل: المنطق، والفلسفة، وعلم الكلام، وتخليصه من كلّ ما شابّه من غُسر في الفهم وصعوبة في التعليم.

ولعلّ ما قدّمه مهدي الخزومي من أفكار وآراء تجديدية تيسيرية كان متأثراً فيها بأستاذة إبراهيم مصطفى الذي دعا إلى دراسة اللغة دراسة علمية، بعيداً عن المعيارية والقياس العقلي المجرد، والمعالجات المنطقية والفلسفية التي حفلت بها مقولات القدماء، وأثقل بها متنّ النحو العربي. لذلك حمل آراء إبراهيم مصطفى ليستضيء بها في مسيرة التجديد النحوي، ودعا إلى جعلها منهجاً إصلاحياً تيسيرياً في أكثر من موضع.

وقد تبلورت آراء الخزومي في عملين رائدين، هما: (في النحو العربي: نقد وتوجيه - 1964م) وفيه وضع الأصول النظرية، والعمل الثاني (في النحو العربي: نقد وتطبيق - 1966م)، وضع فيه آراءه وأفكاره موضع التطبيق.

أما الأسس التي استند إليها في تجديد النحو العربي فيمكن تلخيصها في مبدئين اثنين:

- 1 - تخليص النحو العربي ممّا علق به من التأويلات والعلل الفلسفية والمنطقية.
- 2 - تحديد موضوع الدرس النحوي الذي يتعيّن البدء به، حيث جعل من الجملة نقطة البداية.

ثالثاً: معالم التجديد النحوي في كتاب (في النحو العربي: نقد وتوجيه):

وقد تجسّدت آراؤه التجديدية والتيسيرية للنحو العربي من خلال مجموعة من الأفكار التي تنمّي بأنها استقراؤاً لمنهج تطوير النحو الذي وضعه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو). وهذه الأفكار التجديدية يمكن إجمالها فيما يأتي:

(أ) - المنهج:

يقوم منهج النحاة المتقدمين في دراستهم النحوية على مجموعة من الدعائم، أهمها: السماع، والقياس، والتعليل. ولعلّ بدايات هذه الدعائم كانت بسيطة وعفوية، وكانت تتطوّر تطوّراً طبيعياً يتماشى مع طبيعة اللغة والناطقين بها، وكانت تتجنّب الوقوع في قضايا المنطق والفلسفة. ولذا عدّ كثير من الباحثين غير العرب علم النحو العربي علماً عربياً أصيلاً نبت في أرض العرب "كما تنبت الشجرة في أرضها".

وفي العصر الحديث وجدت تلك الدعوات الجريئة التي تتهم تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة اليونانية، وجدت لها أصداء ترددها، وخاصة بعد تحقيق شوقي ضيف سنة 1947 كتاب (الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبي، وتركز النقاش النظري لأجل رفض التعليل، والقياس، والعامل، وهي موضوعات أقرب إلى ما يمكن وصفه بـ (فلسفة النحو) منها بعلم النحو.

وكان من أبرز المحاولات التي تطرّقت لهذه القضية، وانتقدت هذا الإرث الضخم من الفكر المنطقي والفلسفي في النحو العربي ما قام به مهدي الخزومي؛ إذ طالب باستبعاد الفلسفة الكلامية، والتعليقات المنطقية والعقلية، وما لا يتصل بطبيعة الدراسات النحوية بصلّة أو قرابة. فهو يدعو إلى نحو جديد نقي وصادق، يقول: "أصبحت الحاجة ماسّة

إلى نحو جديد يخلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، ودروس وفق منهج يلائمه، مُبرراً من هذه التعليقات الفلسفية التي اصطنعها القوم¹⁰.

لكن الخزومي - في الوقت ذاته - يثني على الخليل بن أحمد الفراهيدي في تناوله للقياس بطريقة تتماشى مع طبيعة اللغة، يقول: "كان الخليل بن أحمد إذا تناول مسألة وأراد القياس عليها أو قياسها على غيرها، نحا نحواً لغوياً مقبولاً في نظر الدرس اللغوي، ولم يُفلسف المسألة أو يُتكلّف تعليلاً عقلياً"¹¹.

وكان يغلب على الدراسات التي قدّمها مهدي الخزومي الغايات التعليمية، والهدف منها تجديد النحو وتيسيره؛ إذ كثيراً ما كان يربط بين صعوبة النحو العربي والشكوى منه، وبين الأفكار الذهنية والمنطقية التي تسربت إليه، ويظهر ذلك جلياً من تأثره بالمنهج اللغوي الغربي، وبخاصة (المنهج الوصفي). وهذا المنهج يقوم على وصف النصوص اللغوية وصفا واقعياً، ويقوم على الملاحظة الخارجية دون فرض اجتهادات أو تفسيرات أو قوالب معيارية من الباحث، يقول: "ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة... لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال"¹².

ومن منهجه في تجديد النحو مراعاة الترتيب السليم في الدراسة اللغوية، بداية من الدراسة الصوتية؛ إذ "الدراسة الصوتية هي الدراسة اللغوية الأولى التي يُعني بها اللغويون، وبها يعرف الدارس كثيراً من الظواهر اللغوية التي تدرس في كتب النحو من إبدال، وإعلال، وإدغام"¹³.

فهو يقرّ بالمنهج الوصفي في دراسة النحو العربي، ويراه بأكورة الانطلاق في التجديد والتيسير.

والمنهج الوصفي - في نظره - لا يتحقق إلا بخطوتين:

1 - تخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرّه عليه منهجٌ دخيلٌ هو المنهج المعتمد على الفلسفة والمنطق، ومن تأثيره انتشرت فكرة (العامل).

2 - تحديد موضوع الدرس اللغوي، ويجب أن يكون الدارسون والباحثون على وعي وهدي من أمر ما يبحثون فيه. وبهذا يكون قد دعا إلى منهج جديد في تعليم النحو، يقوم على أساس علمي حديث في تعليم اللغات.

ب) - مفهوم النحو:

يعدّ مهدي الخزومي من الدارسين المحدثين الذين رفضوا المفهوم الضيق للنحو، فقد تجاوز أحكام أواخر الكلم من إعراب وبناء إلى أحكام تتعلق بالتركيب: من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وتعريف وتنكير، وغير ذلك. وهذا ما قرّره الخزومي في كتابه (في النحو العربي: نقد وتوجيه)، فهو لا يقبل المفهوم الشامل للنحو، ويرى أنّ ما جاء به الخليل والفراء ليس من النحو الخالص، وإنما هو درس شامل لجميع فروع الدراسة اللغوية والنحوية، متلّساً لهم العذر في ذلك؛ لأنّ "الدراسة اللغوية والنحوية، إنما كانت في بداية نشأتها، وفي أول عهدها بالحياة، ولم تكن البيئات العربية الإسلامية ذات تاريخ بعيد في البحث العلمي، ولا كان لها عهدٌ بمنهج البحث"¹⁵.

فهو يرفض المفهوم الشامل للنحو، ويستند في ذلك إلى ما أسماه المنهج اللغوي الحديث الذي يفرّق بين موضوعات الدرس اللغوي، ويميّز بعضها عن بعض، محدّداً مفهوم النحو بقوله: "لما كان موضوع الدرس النحوي هو الجملة، صدرت هذه الفصول بفصل عن الجملة؛ تثبيتها لوجهة النظر هذه، وإشعاراً بأهمية الجملة في الدرس النحوي الحديث"¹⁶. بهذا يكون الخزومي قد توسّع في نظريته إلى النحو؛ فالنحو هو الدراسة الأفقية للغة، أي أنّ كلمات اللغة حين تتجاوز لتشكّل تراكيب تظهر في صورة أفقية، وعلى النحوي أن يكتشف تلك العلاقات النحوية التي تربط بين كلماتها.

ج) - الجملة العربية: تأليفها ونظامها:

الناظر في جهود علماء اللغة المحدثين في تقسيم الجملة وحصر أنواعها، أنهم كانوا يراعون التقسيم الذي يتماشى مع تجديد النحو العربي وتيسيره، ولذلك اختلفت بسبب تباين المعايير؛ فمنهم من أقام تقسيمه للجملة على أساس عدم الاعتداد بالعامل، ويمثلهم عبد الرحمن أيوب.

أمّا مهدي الخزومي فقد كان له اهتمامٌ كبيرٌ بالجملة، وجعلها الأساس في فهم النحو والتعامل معه وظيفياً، إذ استهل كتابه (في النحو العربي: نقد وتوجيه) بالحديث عن الجملة، ويعرّفها بقوله: "الجملة: هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام

المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع¹⁹. والملاحظ أن الخزومي يشير إلى مصطلح (النظام)، وهي كلمة دالة على مدى الربط بين منهج الخزومي والدرس اللساني الحديث، فمصطلح (النظام) ينص على أحد أهم أسس النظرية اللسانية الحديثة، والتي بدأت تتضح من خلال مقولات دي سوسير؛ فهو يُشير في كثير من موضع إلى العلاقة بين اللغة والنظام. يقول: "اللغة ... نظام من الإشارات جوهره الوحيد الربط بين المعاني والصورة الصوتية"¹⁸، و"اللغة: نظام من الإشارات SYSTEM OF SIGNS التي تعبر عن الأفكار"¹⁹.

واضح من الدقة العلمية لدى الخزومي في اختيار المصطلحات الدالة على المفاهيم اللسانية الحديثة، أنه يريد توظيف القيمة العلمية للمنهج الحديث في بناء رؤيته الإصلاحية.

ويقرر أن الدرس النحوي يجب أن يعالج موضوع الجملة باعتبارها نظاماً يخضع لتأليف خاص. والواجب على كل لغوي ونحوي أن يتناول "الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن أظهر وأضار"²⁰. فالجملة عند الخزومي ترتبط بالإفادة، ويميل إلى تقسيم الجملة على أساس الإسناد، كما فعل النحاة القدامى، وعلل ذلك بقوله: "إن أهمية الخبر أو الحديث إنما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة"²¹. والجملة من حيث طبيعة المسند ثلاثة أنواع:

- 1 - فعلية: وهي التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغير والتجدد؛ نحو: (الله ينصر المؤمن) و(ينصر الله المؤمن)، لفظ الجلالة (الله): فاعل في كلا الحالتين.
- 2 - اسمية: هي التي يكون فيها المسند دالاً على الدوام، أو هي التي يكون فيها المسند فعلاً، نحو قوله تعالى (محمد رسول الله) [الفتح: 29]، وقوله تعالى: (فذلك برهانان) [القصص: 28].
- 3 - ظرفية: وهي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة، نحو قوله تعالى: (وبينهما حجاب) [الأعراف: 46]، وقوله: (وعلى أبصارهم غشاوة) [البقرة: 7].

ويصف الخزومي تصنيفه هذا للجملة بأنه "صحيح ويقره الواقع اللغوي"²²، منسجماً كل الانسجام مع أنظار المنهج الوصفي، كما يجعل من التركيب الذي لا إسناد فيه "أسلوباً خاصاً"، كما هو الحال في أسلوب النداء. يقول: "وخلاصة القول إن النداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يُستخدم لإبلاغ المنادي حاجة أو لدعوته إلى إغاثة..."²³.

وله رؤية خاصة في تحديد الوظيفة التركيبية للفاعل - على سبيل المثال - يقول الخزومي: "الفاعل في الجملة الفعلية نوعان: فاعل يفعل الفعل اختياراً، نحو (خرج خالد من داره)... وفاعل يقوم به الفعل... أو يتلقى الفعل وينفعل به، ولا اختيار له في أن يفعل الفعل أو لا يفعله، نحو (نزل المطر شديداً، وانكسر الإبريق)... ويُعرب كل من المرفوعات في هذه الأمثلة فاعلاً؛ لأنه مسند إليه، ولا يمينه من ذلك كون بعضها مما ليس اختياراً، أو مما يتمتع عقلاً صدور الفعل عنه؛ لأن المسألة تعالج لغوياً لا فلسفياً"²⁴.

هنا يتأكد تأثير مهدي الخزومي بما يسمى بـ (اللسانيات الوظيفية)، أو (الوظيفة التركيبية للفاعل). فالوظيفة التي يتخذها الفعل هي التي تحدد نوعه، وهذا التنوع إنما هو ترجمة للمنهج الذي يقوم به ذلك الفاعل. فالفاعلية يمكن أن تكون تنفيذاً للحدث، أو استقباله، وهذا مما تبيحه استعمال اللغة لأجل التواصل بين المتكلم والمخاطب.

(د) - إنكار العامل النحوي:

تشكل نظرية العامل النحوية الضابط التفسيري الذي توصل إليه النحويون بعد دراستهم للتركيب العربية، وذلك بغية ربط الأسباب بالنتائج في الظاهرة اللغوية، وتحديد علاقات العناصر ببعضها بعض، كما لا يمكن إغفال أن البنية العامة لنظرية النحو العربي قامت على مبدأ "العامل"، انطلاقاً من اتخاذهم الجملة وحدة للتحليل والإسناد أصلاً له.

وقد تناول النحاة القدامى والمحدثون طبيعة العلاقة بين العامل ومعموله، وفي ظن البعض أن تلك العلاقة قائمة على الجانب اللفظي المتمثل في أثر العامل، وهو الإعراب. غير أن الذي عليه جمهور النحاة أن العامل يقوم في علاقته بمعموله على جانبين: اللفظ والمعنى.

أراد مهدي الخزومي أن يجدد النحو العربي ويفرض طابع التيسير والتبسيط، وذلك بتغيير منهج البحث النحوي، فنأى يالغاء العامل؛ لأنه - في نظره - نتاج اعتبارات عقلية، ولأنه من الأصول الدخيلة التي كرست أن الحركات آثار لعوامل، والعناية بالعامل هو تضييع للعناية بمعاني الكلام. يقول في حديثه عن الضمة: "القول بأن الضمة علم الإسناد لا يُشيرُ بحال إلى العامل ولا يزعم وجوده"²⁵.

ويعيب على النحاة أنهم قد خلطوا خلطاً عجيباً بين الأبواب النحوية، ويقوم بإجراء تطبيق غريب على النحو، أسقط فيه العامل، فتغيّر الإعراب. إذ يُعرب جملة (خالد خلف الباب) بقوله:

- خالد: مسند إليه، مبتدأ مرفوع.

- خلف: كناية مكانية، خبر مبتدأ.

- الباب: مضاف إليه مخفوض.

ومع قليل من التركيز، نجد أن الخزومي لم يأت مجدداً، وإنما هو شرح لما قاله النحاة، وبذلك تلغى بعض الأبواب النحوية التي تكفل العامل بضبطها وتفسيرها وتوضيحها كـ (التنازع والاشتغال). ولا يخفى ما في الدعوة إلى إلغاء العامل من ابتعاد عن العلم ومجانبة للصواب.

وجاء بالأسس والبدائل التالية:

- 1 - الأخذ بما توصل إليه عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، وجعل آرائه سبيل البحث النحوي.
- 2 - إعادة ترتيب الأبواب النحوية على أسس تتعلق بالمعنى أولاً.
- 3 - إلغاء نظرية العامل وما تعود به من تأويل وتعليل وتقدير.
- 4 - حصر المعاني النحوية في الإسناد والإضافة: (الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست علامة إعراب). يقول: "للإعراب علامات تدل عليه وهي الحركات... فالضمة علم الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه... والكسرة علم للإضافة"²⁸.

والمبحث اللاحق يوضح العلاقة الوظيفية بين الحركة الإعرابية والمعنى، بما يحقق الرؤية المنهجية التي اعتمدها الخزومي في تجديد النحو العربي وإصلاحه.

هـ - الإعراب والمعنى:

يعد الإعراب من العلوم الجليلة في اللغة العربية، فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، ولولاه ما تميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منصوب، ولا تعجب من استفهام. وقد أخذت الحركات الإعرابية حيزاً كبيراً من أقوال النحاة وآرائهم لأهميتها في إنتاج الوظائف الدلالية والنطقية والتعليلية.

وإذا ما تأملنا مقولات مهدي الخزومي في الإعراب ووظيفته، نجده قد اقتفى منهج أستاذه إبراهيم مصطفى في أن الحركات دوال على المعاني سوى الفتحة؛ فإنها ليست دالة على معنى، وأن الضمة هي علم الإسناد، وأن الكسرة هي علم الإضافة، والفتحة علامة خفيفة مستحبة عند العرب، لذلك ليست بالحركة الإعرابية²⁹. فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

وهذه المعاني الإعرابية المدلول عليها بالضمة والكسرة، إنما تكون في الأسماء وحدها، أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف، ولا تعبر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة. فلا يكون الفعل مسنداً إليه ولا مضافاً إليه. يقول: "والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يُشيرُ بحال إلى العامل، ولا يزعم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية"³⁰.

وموقف الخزومي من الحركات الإعرابية جاء في إطار المواءمة بين رأيين مختلفين في التراث اللغوي العربي؛ فمنهم من يقول: "أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُطئون عند الإدراج. فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك

معاقباً للإسكان...³¹. ومن النحاة القدامى من يرى رأياً مخالفاً، جاء فيه "أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام ليفترق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيئاً من ذلك في الأفعال ولا في الحروف"³².

الملاحظ أن الخزومي يتتبع خطى المنهج الوصفي الذي يرى أن الحركات الإعرابية لا تتوقف عند الدلالة على المعاني فقط، وإنما قد تأتي لفائدة أخرى فرضتها قوانين معيارية تنص عليها اللغة، كما اهتم مهدي الخزومي بنظرية المعنى في مقابل الاهتمام بالشكل الخارجي، وكان له موقف صريح رفض من خلاله ما تواضع عليه النحويون وأهل البلاغة قديماً بفصلهم علم المعاني عن النحو. ولذلك قام بتحديد معاني علامات الإعراب، وأعاد تبويب الوظائف، وصتف التوابع تصنيفاً جديداً يتماشى مع نظريته الشاملة في التجديد والتيسير النحوي.

ودأبه في ذلك عبد القاهر الجرجاني، صاحب نظرية النظم، ومؤسس علم المعاني، فهو - في نظر الخزومي - ذلك العالم اللغوي الذي استطاع أن يرسم للدرس النحوي طريقاً جديداً يتجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبين أن النظم (أن تضه الكلام الذي يقتضيه علم النحو)، ودعا إلى الوقوف على معاني التراكيب، وسمّاها "معاني النحو"، لكن النحاة بتروا هذه التسمية بتراً مضللاً، ونشأ عنه علم المعاني، الذي أصبح من اختصاص علماء المعاني، وفصلوه عن النحو، وأفسدوا بذلك ما قصد إليه الجرجاني، والحق أن اختصاص أهل المعاني هو اختصاص النحاة، لا فرق بين هذا وذاك.³³

فهي دعوة صريحة إلى ضم علم المعاني إلى علم النحو، على الرغم من أن النحويين القدامى كانوا يفرقون بين مستويات النظام اللغوي وموضوعاته.

خاتمة:

بعد هذه الدراسة المتعلقة بالتجديد في النحو العربي عند مهدي الخزومي في كتابه (في النحو العربي: نقد وتوجيه)، توصلت إلى النتائج التالية:

- 1 - إن للخزومي مقولات نحوية ولسانية أسست لمبادئ علمية في تجديد النحو العربي وتيسيره. وبهذه الآراء والأفكار قام بإثراء الخطاب النحوي التجديدي، وخرج من سياق الرؤى التقليدية إلى رؤية جديدة تعتمد الوعي العلمي كما هو في اللسانيات الوصفية.
- 2 - تأثر الخزومي بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة والنحو، ويراها المنهج المناسب الذي يعود بالنحو العربي إلى بداياته الأولى قبل أن تدب فيه العلل والمنطق والفلسفة.
- 3 - إن الخزومي يقتفي أثر النحو الكوفي ويجذو جذوهم، مما ترك أثره الجلي في تعاظمه مع الموضوعات النحوية، وهذا لا ينفي مواقفه الإيجابية من المدرسة البصرية، ولا يتحرج من الأخذ بآراء نخاتها.
- 4 - يتضح بصورة جلية أن الأفكار التي قدّمها مهدي الخزومي في التجديد والتيسير النحوي ليست سوى امتداد لدعوة أستاذه إبراهيم مصطفى، وقد كانت له بعض المحطات التي خرج فيها من جلباب أستاذه، وخاصة في ربط الإعراب بالدلالة، وموقفه من العلل التعليمية.
- 5 - إن نظرية مهدي الخزومي في محاولة تجديد النحو العربي وتيسيره تعرّضت إلى نقد كبير، وأنه لم يأت بجديد في الدراسات النحوية الحديثة، بل هو منهج ردّه النحاة القدامى في تراثنا اللغوي العربي؛ منه الذي سطره الخليل وتلميذه سيبويه، ومنه الذي خلفه الدرس النحوي الكوفي، ومنه الذي ارتضاه الجرجاني من نظريات النظم والتأليف والتعليق، وربك المعاني بالنحو.

قائمة الإحالات:

- 1- ينظر ترجمته في: معجم وفيات مشاهير الأعلام، بيار يوسف، دار السلوى، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص 235، وجريدة الأديب 1(عدد خاص بالعلامة مهدي الخزومي)، السنة الثانية، العدد: 94، تشرين الثاني، 2005م.
- 2 - ينظر: شوقي صيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2 (د.ت)، ص 17.

- 3 - ينظر: أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1974م، ص 122.
- 4 - ينظر: الخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص 15.
- ينظر: العكيلي حسن منديل، الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، دار ضياء للنشر، ط1، 2007م، ص 55.
- 5 - ينظر: الخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط6، 2006م، المقدمة (و).
- 6 - ينظر: الخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 15.
- 7 - هذا ما نقله أحمد أمين عن المستشرقين (ليتان وفلايش)، ينظر: ضحى الإسلام، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 1997م، 2/292.
- 8 - ينظر: الجابري محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، العدد: 49، 2002م، ص 5.
- 9 - الخزومي مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 27.
- 10 - المصدر نفسه، ص 22.
- 11 - المصدر نفسه، ص 19.
- 12 - المصدر نفسه، ص 27.
- 13 - المصدر نفسه، ص 15.
- 14 - المصدر نفسه، ص 25.
- 15 - المصدر نفسه، ص 30.
- 16 - المصدر نفسه، ص 27.
- 17 - دي سوسير فردينان، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988م، ص 33.
- 18 - المرجع نفسه، ص 34.
- 19 - الخزومي مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 17.
- 20 - الخزومي مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص 86.
- 21 - ينظر: الخزومي مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 39.
- 22 - الخزومي مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 311.
- 23 - الخزومي مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ص 90، 91.
- 24 - الخزومي مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 70.
- 25 - الخزومي مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ص 333.
- 26 - ينظر: عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند مهدي الخزومي - قراءة في المنهج، الجامعة الأردنية، عمان، 1993م، ص 19.
- 27 - في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 67 - 70.
- 28 - ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2003م (د.ت)، ص 50.
- 29 - الخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 70.
- 30 - الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ص 70.
- 31 - الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، لبنان، 1984م، ص 26032.
- 32 - ينظر: الخزومي مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 35.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2003م (د.ت).
- 2 - أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 1997م.
- 3 - أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1974م.
- 4 - بيار يوسف، معجم وفيات مشاهير الأعلام، دار السلوى، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
- 5 - الجابري محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، العدد: 49، 2002م.
- 6 - جريدة الأديب (عدد خاص بالعلامة مهدي الخزومي)، السنة الثانية، العدد: 94، تشرين الثاني، 2005م.
- 7 - دي سوسير فردينان، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988م.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق:
- 8 - الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م.
- 9 - الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، لبنان، 1984م.
- 10 - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2 (د.ت).
- 11 - العكيلي حسن منديل، الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، دار ضياء للنشر، ط1، 2007م.
- 12 - عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند مهدي الخزومي - قراءة في المنهج، الجامعة الأردنية، عمان، 1993م.

الخزوي مهدي:

- 13 - في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
- 14 - في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م .
- 15 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان، ط6، 2006م